

مضامين قضية العام ٢٠٠٠ بالنسبة للمدراء والمدققين

IMPLICATIONS FOR MANAGEMENT AND
AUDITORS OF THE YEAR 2000 ISSUE

المحتويات	الفقرات
مقدمة	1
الغرض من البيان	4-2
توضيح المسؤوليات	18-5
القيام باستفسارات مناسبة من الإدارة	32-19
تقديم تقارير إلى الإدارة والذين لديهم مسؤوليات توجيهية	36-33
التأثير المحتمل على تقرير المدقق	44-37

إن هذا البيان الدولي لمهنة التدقيق قد تم إعداده من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، وقد تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق في يونيو (حزيران)/1998، لنشره في يوليو (تموز)/1998.

إن الغرض من هذا البيان الدولي هو توفير مساعدة علمية للمدققين لمراعاة قضايا عام 2000 خلال عملية تدقيق البيانات المالية. إن هذا البيان لا يؤثر على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية للمعايير الدولية للتدقيق.

إن وجهة نظر القطاع العام، التي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين، مدرجة في نهاية البيان الدولي لمهنة التدقيق. وفي حالة عدم وجود منظور للقطاع العام، فإن البيان الدولي لمهنة التدقيق قابل للتطبيق، من كافة النواحي الهامة، في القطاع العام.

مقدمة

1. لقيت قضية العام 2000 دعاية واسعة، وبالرغم من أن كافة المنشآت يجب أن تكون على إدراك بها، إلا أن ردود الفعل مختلفة، حيث لازالت بعض المنشآت لم تعم إلا بالشيء القليل. أن القضية المثارة سهلة الشرح، حيث نشأت بسبب استعمال أنظمة الحاسوب خانتين لتحديد السنة، وأن الخانتين (00) قد يساء تفسيرها، مثلاً، لعام 1900 أو كرمز خاص أو كحالة خاطئة، مما يؤدي إلى احتمال التسبب بحدوث أخطاء أو فشل تشغيلي لأنظمة الحاسوب. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أنظمة الحاسوب لا تقوم بإجراء احتسابات مناسبة بتاريخ تبدأ في 1999، بسبب كون هذه الأنظمة تستعمل الحالتين (99) في حقل التاريخ لتعني شيئاً غير السنة 1999. كذلك فإن من المهم أيضاً إدراك كون السنة 2000 هي سنة كبيسة، وأن ليس كافة الأنظمة تدرك بأن 29/فبراير (شباط)/2000 هو تاريخ صحيح. إضافة لذلك فإنه ليس من البساطة التنبؤ بتأثيرات هذه القضايا، وذلك بسبب أن القضية الأساسية لعام 2000، بالرغم من شيوعها بشكل جيد، إلا أن هناك قضايا جديدة تنشأ، ونتيجة لذلك فقد تكون هناك حاجة لتطوير إرشادات إضافية مناسبة. أن قضية العام 2000 قد تبدو واضحة قبل 1/يناير (كانون ثاني)/2000 أو خلاله أو بعده، وأن تأثيراتها على التقارير المالية والتشغيل قد تتراوح بين الأخطاء غير الهامة إلى فشل المشاريع، وعليه فإن من المناسب للمدققين مراعاة هذا الدليل فوراً عند تدقيق البيانات المالية.

الغرض من البيان

2. القصد من هذا الدليل هو توضيح تأثير هذه القضية على تدقيق البيانات المالية، ويعتمد على المبادئ التالية:
 1. أن من مسؤولية الإدارة التأكد من أن المنشأة تواجه هذه القضية بشكل ملائم.
 2. أن مسؤوليات المدقق المبينة في المعايير الدولية للتدقيق لن تتغير.
 3. على المدقق أن يحصل على فهم كافٍ لأي تأثير جوهري على البيانات المالية الخاضعة للتدقيق.
3. هناك خطورة بوجود «فجوات في التوقعات» بين المدققين، وبين معدي ومستخدمي البيانات المالية حول ما هو متوقع من المدقق القيام به تجاه قضية العام 2000. وأن تأثيرات تغيير تاريخ العام 2000 يمكن أن تنتشر في كافة أرجاء المنشأة، وقد يكون بعيداً جداً عن عملية تسجيل المعاملات التي تنعكس اعتيادياً في البيانات المالية. وقد تكون التأثيرات الأكثر أهمية هي تلك المتعلقة بالوظائف التشغيلية للمنشأة، وقد لا يكون لها أي تأثير مباشر على عملية تسجيل المعاملات. ومع ذلك فإن أي تعطيل مهم محتمل، أو فشل، في تشغيل الأنظمة قد يؤثر في إقرار، وقياس، والإفصاح عن بنود الفترة الحالية، مثلاً، أن تقديم التقارير حول الموجودات والمطلوبات التي تعكس منافع وتضحيات المنافع الاقتصادية المستقبلية، تعكس النشاطات التشغيلية للمنشأة.
4. لذا فإن أهداف هذا الدليل هي:
 - المساعدة في توضيح المسؤوليات الخاصة لكل من المدقق والإدارة.
 - اقتراح الاستفسارات التي يقوم بتقديمها للإدارة.
 - اقتراح الأمور التي قد تقدم بها تقارير للإدارة.
 - توفير مساعدة لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق حول هذه القضية.

- تحديد الظروف التي قد يقوم فيها المدقق بإصدار تقرير مقيد.
- المساعدة في التغلب على المخاطر الناشئة من فجوة توقعات التدقيق.

توضيح المسؤوليات

5. عند مواجهة مسؤوليات المدققين والإدارة لقضية العام 2000، فإن من المهم الإقرار بأن من غير الممكن لأي منشأة، حالياً أو مستقبلاً، الزعم بأنها قد حققت استجابة كاملة لمتطلبات العام 2000، وأنها تضمن جهودها العلاجية. أن المشكلة ببساطة أكثر تعقيداً ليكون لمثل هذا الادعاء شرعية. أن طبيعة وتعقيد القضية تعني بأن الجهود المبذولة للتعامل مع مشاكل العام 2000 هي لتخفيف المخاطر بشكل فعال.

المسؤوليات العامة للمدققين

6. لغرض تجنب الشك وعدم الفهم، فإن على المدقق أن يشرح للإدارة بأن قضية العام 2000 لا تنشأ أية مسؤوليات جديدة على المدقق، وأن قضية العام 2000 سوف تواجه من قبل المدقق فقط، قدر تعلق تأثيراتها على مسؤوليات المدقق الموجودة، هذه المسؤوليات تتعلق بإبداء المدقق رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار تقديم التقارير المالية المناسبة. إن تدقيق البيانات المالية لا توفر الثقة بأن أنظمة المنشأة، أو أي أنظمة أخرى كذلك الخاصة بالمجهزين أو الباعة، مسيطرة أو ستسائر عام 2000.

7. هذا الشرح يمكن أن يكون من خلال المناقشة، ولكنه يثبت عادة بشكل مكتوب. وعليه، فإن من المفضل أن يقوم المدقق بإعلام الإدارة بكتاب التكلفة أو بآية وسيلة تبليغ أخرى، بأن قضية العام 2000 ستراعي فقط ضمن نطاق مسؤولية المدقق بإبداء رأيه حول البيانات المالية. وأن الإدارة، وليس المدقق، مسؤولة عن التأكد من أن المنشأة مستعدة لتغيير تاريخ السنة 2000. كما أن على المدقق مراعاة أعلام الذين لديهم مسؤوليات توجيهية بهذه الأمور.

8. بسبب المخاطر الملازمة التي قد تواجه المنشأة، والتي قد تتأثر بعوامل داخلية وخارجية، فإن المدقق سوف لا يستطيع أن يوفر الثقة بأن الجهود العلاجية للمنشأة سوف تنجح، لأن هذا لا يقع ضمن نطاق تدقيق البيانات المالية. ومع ذلك، فإن المدقق قد يستطيع التعليق على إجراءات العمل لتحديد وإدارة ومعالجة مشكلة العام 2000، والتي جلبت انتباه المدقق خلال السير المعتاد لعملية التدقيق.

9. وفي حالة الطلب من المدقق، إضافة لقيامه بعملية التدقيق بمساعدة العميل بالإعداد لتغيير تاريخ العام 2000، فإن ذلك يعتبر بمثابة تكلفة منفصل، ومن المناسب إرسال كتاب تكلفة منفصل بذلك. أن هذا البيان الدولي ليس الغرض منه توفير إرشادات لمثل هذه المهمات، والتي قد تحتاج عند القيام بها إلى الاستعانة بالمتخصصين والخبراء المناسبين. وعلى المدقق عند اتخاذ قراره بتولي مثل هذه التكاليف مراعاة فيما إذا كان عمله هذا متماشياً مع قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

المسؤوليات العامة للإدارة

10. أن من المتطلبات الضمنية لمسؤولية الإدارة في تسيير أعمالها، هو قيامها باتخاذ الخطوات المعقولة للتأكد من المنشأة مستعدة لتغيير تاريخ لعام 2000، وأن المنشأة لا تتأثر بشكل جوهري. إن بعض مخاطر العمل الضمنية لقضية العام 2000 تتضمن ما يلي:

- التكلفة الكبيرة لتحديث أنظمة التشغيل والمعلومات أو تبديلها.
- استثناء المؤمنين للخسائر/الأضرار الناتجة بسبب قضية العام 2000.
- الخسائر التشغيلية أو فشل المشروع، في حالة حدوث خلل كبير في قابلية المنشأة لإدارة أعمالها بسبب مشكلة العام 2000.

- الاعتماد على أنظمة طرف ثالث.
- قابلية المجهزين والزبائن ومقدمي الخدمات للوفاء بالتزاماتهم تجاه المنشأة.
- احتمالات رفع الدعاوى وتدخلات السلطات النظامية.

وتحتاج الإدارة إلى تقييم التأثيرات على المنشأة ووضع الخطط لمواجهة أنواع المخاطر هذه. كذلك تحتاج الإدارة لمراعاة أية تأثيرات محددة على البيانات المالية. من الضروري أن يكون هذا الاستعراض شاملاً لكافة الوحدات المهمة للمشروع، ومن ضمنها المنشآت الأخرى للمجموعة، أن كان ذلك ملائماً.

تقييم تأثير أنظمة حاسوب المنشأة

11. أن منهجية التقييم الذي ستتبعه المنشآت يعتمد على استعمالها واعتمادها على الحواسيب، وعلى نوع الأنظمة التي تمتلكها. ولغرض دراسة التأثير على المشروع، فإن الإدارة ستحتاج إلى تجميع المعلومات عن طبيعة، ومدى وأهمية المشروع، وتواريخ التأثير الأولية المحتملة لعام 2000.

على أنظمة حاسوب المنشأة والأنظمة والمعدات ذات الحساسية لتواريخ أخرى. ويمكن أن يتضمن ذلك:

- بيئة الحاسوب ومن ضمنها الأجهزة وبرمجيات الأنظمة، وبرمجيات الشبكة والاتصالات.
- البرمجيات التطبيقية المطورة داخلياً بواسطة البرنامج التمهيدي.
- البرمجيات التطبيقية المطورة من قبل الجهة التي تستخدمها.
- حزمة البرمجيات، مع مراعاة ليس فقط الرزمة الأساسية بل الطريقة التي طبقت بموجبها.
- البرمجيات التي تم توفيرها وتشغيلها من قبل طرف ثالث بموجب ترتيبات من خارج المصدر، أو على أساس مكتب للحاسوب.
- أنظمة مدموجة في معدات ذات حاسوب تحكمي، مثلاً في الرقابة على عمليات الإنتاج وعمليات الرقابة البيئية، أو في المنتج المباع.

خطط الإدارة لمواجهة القضايا المحددة

12. في المنشآت التي ليس لديها أنظمة حاسبات معقدة، قد لا يكون هناك حاجة لإعداد خطط أساسية، ولكن من مسؤولية الإدارة مواجهة قضية العام 2000. أما في المنشآت الأخرى فإن الإدارة تحتاج إلى إعداد خطط للمعالجة. مثلاً، وحسب الظروف، فإن خطط الإدارة قد تحتاج إلى مواجهة ما يلي:

- تشكيل هيكلية للجنة التوجيهية العليا.
- تحديد مشاريع منفردة لاستبدال أو تعديل أنظمتها.
- وضع جدول زمني ونقاط هامة.
- تمويل المشاريع.
- تطوير واختبار سياق التطبيق.
- تشخيص المحددات.
- وضع إجراءات لمراقبة التطبيق.
- وضع خطة للطوارئ.

وقد تحتاج الإدارة لدراسة الحصول على مساعدة خارجية لتخطيط ومواجهة القضايا المحددة. وهذا قد يتضمن الاعتماد الكبير على مهنيي البرمجيات للمنشأة، خاصة في حالة كون استعمال الحاسبات مقتصر على وظائف قليلة، واستعمال رزم بسيطة وغير معدلة.

تقدير الإدارة للتأثيرات على البيانات المالية

13. كذلك فإن من مسؤولية الإدارة التأكد من أن البيانات المالية قد عكست أي تأثير بسبب قضية العام 2000، التي لها تأثير جوهري على البيانات المالية. وتتضمن الأمور التي ستراعي ما يلي:

- التأثيرات المتعلقة بالنظرة المستقبلية للمعلومات المالية المستعملة كأساس لتقديم التقارير المالية.
- وضع توضيح شامل للمنشأة حول تكلفة العام 2000، وعن كيفية معاملة مثل هذه التكاليف في البيانات المالية.
- تخفيض قيمة الأصول، مثل البرمجيات أو المعدات المسيطر عليها بواسطة الحاسوب والتي قد تصبح غير قابلة للتشغيل.
- التغييرات في نسب الإستهلاك بسبب التغييرات في تقديرات العمر النافع للأصول.
- تقييم الالتزامات والإفصاح عنها.
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة بموجب ضمان المعالجة أو الدعاوى أو التعويضات، وذلك في حالة كون المنشأة مجهزة لمعدات تحتاج إلى تعديلات.
- الإفصاح عن مقاييس عدم التأكد، مثل استعادة مبالغ الأصول التشغيلية التي تستند على نجاح خطط معالجة العام 2000.
- أي تأثير على تقييم استمرارية المنشأة، وخاصة تقييم حجم تكاليف و/أو التأثير على التشغيل.
- وتحتاج الإدارة لمراعاة متطلبات محددة للإفصاح عن قضايا العام 2000، وخاصة متطلبات السلطات النظامية، والإطار المناسب لتقديم التقارير المالية.